

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالبحث موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية خلال عقدين من الزمان تقريباً 1964-1982، هادفةً إلى إظهار دورها في العديد من القضايا والأزمات التي انتابتها، ومساهمتها في حلها، سواءً من خلال الحوار الثنائي أو الجماعي، أو المساعدات الاقتصادية التي قدمتها، كما حللت الدراسة اختلاف وتضارب المواقف السعودية في بعض القضايا. وتحاول الدراسة تقديم صورة كلية لسلوك السعودية ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، رغم خضوعها لتقييمات متباينة، خلال فترة تنامي فيها الصراع العربي الإسرائيلي، وكثرت المؤامرات على القضية الفلسطينية، في حين ظهر واضحاً دور السعودية البارز في العديد من القضايا والعمل العربي المشترك، وبحثها المتواصل لإقامة منظومة عربية، وإسلامية فعالة؛ لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة العربية وليس فلسطين وحدها، وهذا ما بدا في سياستها تجاه عقد القمم العربية والإسلامية، ومحاولاتها الزج بالدول الإسلامية في الصراع العربي الإسرائيلي.

لهذا عرضت الدراسة بإيجاز أبرز مواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 1936-1963م، ثم تناولت موقفها في القمم العربية ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية والدور السعودي في حرب حزيران 1967م وخلال قمة الخرطوم، كما تضمنت مواقفها من القرار 242 ومهمة يارنج، ومعركة الكرامة، وإحراق الأقصى، وأحداث الأردن عامي 1970-1971م، ودورها في دعم النضال الفلسطيني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية.

واستعرضت الدراسة موقفها من مجريات الأحداث بين عامي 1973-1976 المتمثلة بمشاركتها في حرب أكتوبر - تشرين 1973، وموقفها من مؤتمر جنيف، ودورها في دعم التمثيل الفلسطيني من خلال قمة الرباط التاريخية، ودورها في مشاريع التسوية السلمية ومحاولات استئناف مؤتمر جنيف، ووساطاتها خلال الحرب الأهلية اللبنانية عامي 1975-1976.

كذلك عرّجت على مواقفها ودورها خلال الأعوام 1977-1979 ذات الأحداث الجسام في تاريخ القضية الفلسطينية ، لارتباطها بزيارة السادات للقدس ، واتفاقيات كامب ديفيد وقمة بغداد التاريخية الثانية، وانتهت الدراسة بالوقوف على المبادرات السعودية التي طرحت في محاولة لتسوية القضية الفلسطينية وخصوصاً دورها في التفاهات الفلسطينية الإسرائيلية السورية صيف عام 1981-1982م، ومنع تصفية المقاتلين الفلسطينيين بتمكينهم الخروج من لبنان، بشكل يحفظ ماء الوجه، ثم تمكنها من إقرار مشروع السلام الذي سبق وطرحته بعد أن وافقت عليه غالبية الدول العربية، ليشكل أساساً ومنطلقاً لحل القضية الفلسطينية.